

عليها اللعان فان ابنت حبست حتى تلاعن او تصدقه فان لم
يصح شهادته وان صلح وهي من لا يحد قاذتها فلا حد عليه
ولا لعان وصفته مناطق به النص فان التعنابانت بتفريق
الحاكم وان قذف بولد في نسبه والحقه باقمه فان اكدب
نفسه حد وله ان ينكحها وكذا ان قذف غيرها فحد او زنت
فحدت ولا لعان بقذف الاخرى ونفي الحمل ولا لعان بزنيته
وهذا الحمل منه ولم ينف الحمل ولو نفي الولد عند التهنين
وابتباع آله الولادة صح وبعده لا ولا عن فيهما وان نفي اول
التوأمين واقر بالثاني حد وان عكس لا عن وثبت نسبهما
فيهما ماد

وهذا الحمل منه ولم ينف الحمل ولو نفي الولد عند التهنين

العدة

هي ترضى بلزم المرأة عدة الحرة للطلاق او الفسخ ثلاثة اقل او احيى
او ثلاثة اشهر ان لم تحض للموت اربعة اشهر وعشر للامة قران
ونصف المقدد والحامل وضعه ورجعة الفار بعد الاجلين
عققت في عدة الرجعي لا الباني والموت كالحرة ومن عاد منها بعد
الاشهر الحضي والمنكحة فكلها فاسد والموطع بشبهة وام الولد
والحامل بعد الشهر والشهر والنسب منتف فيهما ولم تعد في حوطت
عده اخرى بوطي المعتدة بشبهة وقد اختلفنا والموتى منها
الثانية ان تمت الاولى ومبدأ العدة بعد الطلاق ولو لم
الفسد بعد التفريق والعزم على ترك وطئها وان اذنت
عده في ذلكها الزوج قال قولها مع الخلف ولو لم تعد

وهذا الحمل منه ولم ينف الحمل ولو نفي الولد عند التهنين
وابتباع آله الولادة صح وبعده لا ولا عن فيهما وان نفي اول
التوأمين واقر بالثاني حد وان عكس لا عن وثبت نسبهما
فيهما ماد
وجدت زوجها محبوا فزوت في الحال واجل سنة لو عينها او
حجيا فان وطئ والابانت بالتفريق طلقت فلو قال طئيت
وانكرت وقلن بك حيرت وان كانت نيبا صدق خلفه وان